Jalal Salman KADHIM ¹ & Muslim Hussein ATTIA²

**QUR'ANIC TREATMENTS FOR PREVENTING WOMEN'S
OPPRESSION**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.7-3.11>

Research Article

Received:

09/06/2021

Accepted:

03/07/2021

Published:

01/09/2021

This article has been
scanned by **iThenticate**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The reason for choosing the topic: Highlighting the true face of Islam's treatment of women, demanding their rights and raising their status, which we find clearly in the Holy Qur'an and in the purified Sunnah.

The research problem: the most important problems facing society today are the many grievances of women, especially the incorrect handling of them, either for material or opportunistic reasons, to try to humiliate them and diminish their affair and return to the compass of the pre-Islamic era in the bad treatment of her in all aspects, forgetting that it is the basis of society.

The researchers tried to find Ways to treat this problem through the folds of research.

Research plan: The research was divided into two topics and a group of demands: The first topic: The Noble Qur'an prohibits oppression of women The first requirement: The Noble Qur'an forbids oppressing a woman from giving a woman her friendship. The second requirement: The Qur'an prohibits oppression of the publisher of women The third requirement: the prohibition of the Noble Qur'an from wronging women by giving them The second topic: The Qur'an prohibits harm and dilemmas against women The first requirement: The Noble Qur'an prohibits harm to women The second requirement: The Qur'an prohibits oppressing women with their dilemmas.

The third requirement: The Noble Qur'an forbids wronging women by hurting them with dhihar.

Key words: Prohibitions, Injustice, Harm, Woman, The Qur'an.

¹ Dr. , Imam Al-Kadhim College, Iraq, shlecb7@alkadhim-col.edu.iq, <https://orcid.org/0000-0001-9923-0276>

² Dr. , Imam Al-Kadhim College, Iraq, shlecb1@alkadhim-col.edu.iq, <https://orcid.org/0000-0003-0043-8697>

المعالجات القرآنية في النهي عن ظلم المرأة

جلال سلمان كاظم³
مسلم حسين عطية⁴

الملخص

أعطى الإسلام الحرية الكاملة للمرأة في اختيار مَنْ تُريد ولا سيما إذا كان كُفّاً لها، فلا يجوز عضلها ومنعها، ونهى عن منعها منه بصيغة النَّهي عن إرثها كُرهاً، لأنَّ الإرث هو المقصود والغاية والمنع من الزَّواج وسيلةً له، وعضل المرأة من الظلم الذي نهى عنه القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ولا سيما إذا كان عضلها ظُلماً لتفتدي من زوجها دون وجه حقٍّ، بيان للرَّحمة والإحسان للمرأة إذا أرادت أن تتزوَّج بعد انتهاء عدَّة طلاقها إذا تراضيا بينهما بمعروف، فذلك أظهر لهم، أيَّ أَنَّهُ أَقْطَعُ لِأَسْبَابِ الْعِدَاوَاتِ وَالْإِخْنِ وَالْأَحْقَادِ بِخِلَافِ الْعَضْلِ الَّذِي قَصَدْتُمْ مِنْهُ قَطْعُ الْعَوْدِ إِلَى الْخُصُومَةِ، وَمَاذَا تَصُرُّ الْخُصُومَةُ فِي وَقْتٍ قَلِيلٍ يَغْفُظُهَا رِضًا.

الكلمات المفتاحية: المعالجات القرآنية، المرأة، الحرية، والسنة النبوية.

المقدمة:

- أختار الباحثان الموضوع الموسوم بـ (المعالجات القرآنية في النهي عن ظلم المرأة) للأسباب الآتية:
- إبراز الوجه الحقيقي لتعامل الاسلام مع المرأة والمطالبة بحقوقها ورفع شأنها والذي نجده ظاهراً في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.
 - شيوع مايعرف بالجاهلية المعاصرة بتغييب الدور الفاعل للمرأة في المجتمع وغمط حقوقها الأسرية التي نصت عليها الشريعة السمحة.
 - تعنيف المرأة عبر وسائل اضطهاد مختلفة كإتهامها بحقوقها وتعرضها للانتهاكات الجسدية وغيرها على يد الجاحدين لحقوقها من ذويها، فضلاً عما أشاعته بعض الجماعات المتطرفة من ممارسات لا تتساق و تعاليم الشارع المقدس، هذه الأسباب وغيرها دفعت الباحثين إلى إيلاء موضوع المرأة في القرآن الكريم أهمية مقدمة لصون حقوقها المكفولة في الإسلام.
- وجدير بالذكر: أن إشكالية البحث تتركز على ثيمة أساسية، ألا وهي المظالم التي تتعرض لها المرأة، ولا سيما التعامل غير الصحيح معها، أما لأسباب مادية، وأما انتهازية لمحاولة إذلالها والانتقاص من شأنها والرجوع إلى بوصلة العهد الجاهلي في المعاملة السيئة لها في جميع الجوانب، فقد كان المجتمع العربي قبل الإسلام لا يقلُّ قساوةً في معاملته للمرأة عن المجتمعات والحضارات الأخرى، فأما تكونُ سيِّدةً، وأما أن تكون أمةً، ويعُدُّونها عاراً على أهلها؛ لأنَّها لا تُقاسُ بالذكور الذي يُدافع عن القبيلة، فإذا بُسِّرَ أحدهم بالأنثى غضبَ وحزنَ واسودَّ وجهُهُ متناسياً انها الأم، والبنات، والأخت والزوجة. انعقد البحث على مبحثين ومجموعة مطالب:
- المبحث الأول: يتضمن المطالب الآتية:
- المطلب الأول: التعريف بمفردات البحث.
- المطلب الثاني: نهى القرآن الكريم عن ظلم المرأة عدم إعطاء المرأة صداقها.
- المطلب الثالث: نهى القرآن عن ظلم المرأة الناشئ
- المطلب الرابع: نهى القرآن الكريم عن ظلم المرأة بإيلائها
- والمبحث الثاني: يحتوي على المطالب الآتية:
- المطلب الأول: نهى القرآن الكريم عن مضارة المرأة
- المبحث الثاني: نهى القرآن عن ظلم المرأة بإعضالها
- المطلب الثالث: نهى القرآن الكريم عن ظلم المرأة بإيلائها بالظهار

³ د. ، كلية الإمام الكاظم، العراق، shlecb7@alkadhum-col.edu.iq

⁴ د. ، كلية الإمام الكاظم، العراق، shlecb1@alkadhum-col.edu.iq

المبحث الأول:

المطلب الأول: التعريف بمفردات البحث:

قبل التعريف بمفردات البحث لابد ان نسلط الاضواء على غاية الاسلام وجوهره ، الا وهو رفع الظلم والحيث عن المظلوم؛ لذا امر المسلمين ان يكونوا اصحاب مواقف واضحة، لا لبس فيها من الظالم ونصرتهم للمظلوم والدفاع عنه ولا سيما في نصرة المرأة والدفاع عن حقوقها التي كفلها الاسلام الحنيف.

المعالجة (لغة): عالج يعالج علاجاً عالج المشكلة بحث عن اخطائها ومعالجة الشيء إصلاحه. (ابن منظور ، 1993م) المعالجة (اصطلاحاً): أي فعل شيء من خلال اتخاذ مجموعة من الاجراءات والخطوات اللازمة لعلاج مشكلة ودفع ضرر، للوصول إلى الاستقرار

النهى (لغة): نهاية كل شيء غايته ومنه نهيته عنه، وذلك لأمر يفعله، وهو من المنع. (بن زكريا ، 1979م) وأما (اصطلاحاً): القول الانشائي الدال على طلب الكف عن فعل، طلب الامتناع عنه. (اليميني الشوكاني ، 1999م) الظلم (لغة): ظلمه يظلمه ظلماً ومظلمة، وأصله وضع الشيء في غير موضعه ومجاوزة الحد وهو من الجور. (ابن منظور ، 1993م، صفحة 266)

وأما اصطلاحاً: ((التعدي عن الحق إلى الباطل، وهو الجور)). (الجرجاني، 1983)

المطلب الثاني: نهى القرآن الكريم عن عدم إعطاء المرأة صداقها:

نهى القرآن الكريم في كثير من سوره وآياته عن عدم منع المرأة صداقها الذي يعد حقاً من حقوقها، وقبيل إيضاح ذلك من خلال بيان المفهوم اللغوي والاصطلاحي.

جاء في (اللغة): أن "الصداق: "والصَّدَقَةُ والصَّدَاقُ: مَهْرُ الْمَرْأَةِ، وَجَمْعُهَا فِي أَدْنَى الْعَدَدِ أَصْدِيقَةٌ" (ابن منظور ، 1993م، صفحة 197/10)

واما (اصطلاحاً): هو المال الذي وجب على الزوج دفعه لزوجته؛ بسبب عقد النكاح، وسمي الصداق صداقاً؛ لإشعاره بصديق رغبة باذله في النكاح، ويسمى أيضاً: المهر، والنَّخْلَةُ، والعَقْر. (ابو حبيب، 1988م)

أكدت الشريعة الاسلامية على اعطاء حقوق المرأة في كثير من الآيات القرآنية المباركة اخترنا منها نماذج منوطة ببحثنا: أولاً: قال تعالى: ((وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)) (سورة البقرة: الآية 229)، في هذه الآية الكريمة يُبين الله سبحانه وتعالى وجوب الإحسان إلى النساء وعدم ظلمهن وللتأكيد في تحذير الرجال من ظلم النساء وهضم حقوقهن كما تومئ إلى ذلك الآية الكريمة: ((وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِخْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا)) (سورة النساء: الآية 20) ، وهذا الحكم فيما إذا اختار الزوج الفراق ورغب عنها، فإن كانت هي الطالبة لفراقه وتوسلت إلى ذلك بالنشوز وسوء العشرة لكرهتها إياه أو لسوء خلقها، لا لمضارته إياها فلا جناح عليه فيما يأخذ منها لإطلاق سراحها، إذ لا يكلف خسارة امرأته وماله بغير ذنب جناه، قال تعالى: ((إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ)) ألا يقيما، أي ألا يراعيا، وحدود الله هي أحكامه التي شرعها للزوجين من حسن العشرة والمماثلة في الحقوق مع ولاية الرجل عليها، والتعاون على القيام بتدبير المنزل وتربية الأولاد بما يصلح حالهم في دينهم ودنياهم) (المراغي، 1946)، وقوله تعالى: ((فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ)) (سورة النساء: الآية 20)، ظاهر الآية أن الخلع لا يجوز إلا بحصول المخافة منهما جميعاً بأن يخاف الزوج أن لا يمسكها بالمعروف وتخاف الزوجة أن لا تطيعه كما يجب عليها (الشوكاني، 2004م)، وعن ابن عباس: ((أَنَّ امْرَأَةً (الغيتابي بدر الدين، 2010م) ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ (العسقلاني ا.، 1994) أَتَتْ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ-، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، مَا أَغْتَبَ عَلَيَّ فِي حُلِّي وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ-: «أَتَرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ (الغيتابي بدرالدين، 2010) قَالَتُ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ-: «اقْبَلِ الْحَدِيثَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً» (البخاري م.، 2001م)، وامرأته كانت تكره العيش معه، فكانت تكره الكُفْرَ، أَي كُفْرَانَ النَّعْمَةِ أَوْ الْعُصْيَانِ، تَعْنِي لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ مَحَبَّةٌ وَأَكْرَهُهُ طَبْعًا، فَأَخَافُ عَلَى نَفْسِي فِي الْإِسْلَامِ مَا يُتَافَى حُكْمُهُ مِنْ بُغْضٍ وَنُشُوزٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَأَعْطَاهَا النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ- الْحَقَّ فِي طَلَاقِهَا الْخُلْعِيِّ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهَا، (الهروي، 2002م)، فجاء هذا الطلاق حذراً من التعدّي على حدود الله التي حدّدها للزوجين، من حقوق وواجبات لإزالة الضرر الذي يقع بينهما بسوء العشرة مع من تكرهه وتبغضه. (المقدسي ا.، 1985م)

ثانياً: قال تعالى: ((وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا)) (سورة النساء: الآية 4)، اهتم الإسلام بحقوق المرأة اهتماماً بالغاً، ومن ذلك حقّها في الصّدَاق أو المهر، فمَرَّةً جعله الله فريضةً لقوله تعالى: ((وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً)) (سورة البقرة: من الآية 237)، وأخرى أجراً وفريضة، قال تعالى: ((فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً)) (سورة النساء: الآية 24)، ومَرَّةً سَمًا نَحْلَةً: ((وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً)) (- سورة النساء الآية 4) أي الحث على إيتاء النساء مهورهنّ عن طيب نفسٍ وطمأنينة، وأن لا يُبخس من حقّها شيئاً، فجعل الله سبحانه وتعالى إيتاءهنّ ما

فُرِضَ لهنَّ فريضة على أزواجهنَّ، يدفعونه إليهنَّ دونَ نقصٍ أو تقصير بحَقِّهنَّ (الشافعي أ، 2006م)، فإتيان أجورهنَّ واجبٌ على الرُّوج، لقوله تعالى: ((وَأُتُوهُنَّ أَجُورُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ)) (سورة النساء: آية 25)، وفي هذه الآيات الكريمة التي دلَّت على وجوب إعطاء المرأة حقَّها من الصداق، لأنَّ الحكمة منه هو إظهار خطر هذا العقد ومكانته وإعزاز المرأة وإكرامها، وتقديم الدليل على بناء الحياة الزوجية السعيدة معاً، وتوفير حُسن النِّية على قصد معاشرتها بالمعروف، وتمكين المرأة من التَّهَيُّؤ للزَّواج بما يلزم من لباسٍ ونفقة (الزحيلي، الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النَّظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها، 1985م)، وقوله تعالى: ((فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا))، فيه حليّة تأجيل اعطائها مهرها أو التنازل عنه حالاً طيباً لا أذى فيه، ولا داء؛ لأنَّه جاء برضا من نفسها فالحيّة الزوجية لا تتم الا بالتعامل المرن بين الزوجين لذا أعطى الله تعالى حق للزوجة منها في تأجيل المهر إذا رضيت المرأة أو أولياؤها بتأجيله (البليخي، 2002م).

المطلب الثالث: نهي القرآن عن ظلم المرأة الناشر

النشوز لغة واصطلاحاً: النشوز لغة: نشوزُهُنَّ: من الشُّوز، وهو الإرتفاع، والنَّاشِر: استعصت على زوجها وارتفعت عليه وأبغضته وخرجت عن طاعته (الحسيني، 1988م). والنشوز اصطلاحاً: هو معصية المرأة زوجها فيما فرض الله عليها من طاعته، والمرأة الناشِر: هي المرتفعة على زوجها، التَّارِكَةُ لأمْرِه، المُعْرِضَةُ عنه (المقدسي، 1985م، صفحة 7/318).

ورد في القرآن الكريم لفظة النشوز في مواطن عدة، منها قوله تعالى: ((واللاتي تخافون نشوزهن فعضوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً)) (سورة النساء: الآية 34)، فالنشوز هو معصية الرُّوج والترفُّع عليه بالخلاف، وَقَدْ يَكُونُ قَوْلًا، وَقَدْ يَكُونُ فِعْلًا، فَالْقَوْلُ مِثْلُ أَنْ كَانَتْ تُلَبِّيه إِذَا دَعَاها، وَتَخَضُّعُ لَهُ بِالْقَوْلِ إِذَا خَاطَبَهَا ثُمَّ تَغَيَّرَتْ، وَالْفِعْلُ مِثْلُ أَنْ كَانَتْ تَقُومُ إِلَيْهِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا، أَوْ كَانَتْ تُسَارِعُ إِلَى أَمْرِهِ وَتُبَادِرُ إِلَى فِرَاشِهِ بِاسْتِبْشَارِ إِذَا التَّمَسَّهَا، ثُمَّ إِنَّهَا تَغَيَّرَتْ عَنْ كُلِّ ذَلِكَ، فَهَذِهِ أَمَارَاتُ ذَلِكَ عَلَى نَشُوزِهَا وَعِصْيَانِهَا (الرازي، 1981م)، وتكون المرأة ناشراً إذا خرجت عن طاعة الرُّوج وحفظ حقوقه وواجباته، مُنْذَرَةً ببلوغها مقام النُّشُوزِ الوخيم والطَّغْيَانِ في الخروج عن الموافقة والاستقامة، وعلاجها يكون بالتَّدْرُج بالموعظة، ثُمَّ الهجر، ثُمَّ الضَّرْبُ غير المبرح كي ترجع إلى رشدِها، وإلى إقامة الحقِّ الرُّوجي (النجفي، 1999م)، وقوله تعالى: ((فِعْظُوهُنَّ)) وذلك بالتذكير بالخير بما يرق له القلب، ويعظها بلسانه، بتذكيرها بآيات الله وما أمرهنَّ الله به (الذهبي، 2010م)، وذكر ((فِعْظُوهُنَّ)) وهو التذكير بالله في التَّوْبِ لما عنده من التَّوْبِ، والتَّخْوِيف لما لديه من عقاب)) (الأندلسي، 2003م)، وفي قوله تعالى: ((واهجروهنَّ في المضاجع)) تأتي هذه المرحلة إذا لم ينفع الوعظ، ولم تنجح النَّصِيحَة، فالهجر وعدم المبالاة بالزَّوجة بدلُ هذا على عدم الرِّضا من زوجته، لعل هذا الموقف الخفيف يؤثر في نفسها (الشيرازي، 2007م)، فهجر الرُّوج لزوجه ليس من باب إيذاها بل لتأديبها؛ لأنَّ المضجع محلُّ فراغ ومورد استراحة يتفرغ الإنسان عن أفكار مختلفة، وهو مستعد للمؤانسة والمصاحبة، والهجر في ذلك المورد أشدُّ تأثيراً وأقوى تأديباً وتنبيهاً للمرأة (المصطفوي، 1997م)، وفُسر الهجر باعتزال الفراش أو يُحوَّلَ ظهْرُ إليها (المفيد، 1980م)، وكذلك إذا هَجَرَ الزوج زوجته في المَضْجَع وهي تحبه شق ذلك عَلَيْهَا فَتَتْرُكُ النُّشُوزَ، وَإِنْ كَانَتْ تُبَغِّضُهُ وَافْقَهَا ذَلِكَ الْهَجْرَانُ، فَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى كَمَالِ نَشُوزِهَا (الرازي، 1981م)، وفي تفسير قوله تعالى: ((واضربوهنَّ)) يأتي الضَّرْبُ بعد النَّصْح والهجر، فإن لم ينجح تأتي المرحلة التأديبية الثالثة، وهي الضَّرْبُ غير المؤذي، أي ضَرْبُ الْأَدَبِ غَيْرُ الْمُبْرَحِ، وَالَّذِي لَا يَكْسِرُ عَظْمًا وَلَا يَشِينُ جَارِحَةً كَاللَّكْزَةِ وَنَحْوِهَا، فَالْمَقْصُودُ مِنْهُ الصَّلَاحُ لَا غَيْرُ، فَإِنْ أَدَّى ضَرْبُهَا إِلَى الْهَلَاكِ وَجَبَ الضَّمَانُ (القرطبي، 1980م) وذكر الشَّيْخُ الصَّدُوقُ (أن يكون الضَّرْبُ بالسَّوَاك وغيره ضرباً رقيقاً) (الصدوق، 1994م)، (والضَّرْبُ بالسَّوَاك وشبهه ضرباً لا يريح ولا يُفْسِدُ لَحْمًا وَلَا جِلْدًا) (المفيد، 1980م) وإِنَّمَا جَاء الضَّرْبُ هُنَا بِالسَّوَاك لَخَفْتِهِ وَأَنَّهُ لَا يَتْرُكُ أَثَرًا عَلَى جِسْمِهَا، لكسر الغطرسة والكبرياء، وهذا أقلُّ ضرراً من إيقاع الطلاق عليها، وإذا قيس الضرر الأخف بالضرر الأكبر كان حسناً وجميلاً، فالضرب طريق من طرق العلاج ينفع في بعض الحالات التي يستعصي فيها الإصلاح باللفظ والإحسان والجميل (الصابوني، 1997م)، إِنَّ الْإِسْلَامَ بِتَشْرِيعِهِ الْكَرِيمِ أَجَازَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَضْرِبَ زَوْجَتَهُ ضَرْبًا لَيِّنًا لِلتَّأْدِيبِ، وليس ضرب يُؤدِّي إلى تشويه جسدها، أو قد يُؤدِّي إلى الهلاك، فهذا مُحَرَّمٌ شرعاً، فإذا تجاوز الرَّجُلُ فَادَّى الضَّرْبُ إِلَى الْهَلَاكِ وَجَبَ الضَّمَانُ وَبِنَبْيِ الْأَيَّامِ الْيَوْمِ الضَّرْبُ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَأَنْ يَتَّقِيَ الْوَجْهَ، فَإِنَّهُ مَجْمَعُ الْمَحَاسِنِ، وَلَا يَضُرُّهَا بِسُوءٍ وَلَا بَعْصًا، وَأَنْ يَرَايَ التَّخْفِيفَ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الرُّجْرُ، والتأديب لا الإيذاء والإيذاء كما يفعله بعض الجهلة متناسين حقوقها وانها امانة الله عندهم (الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشرعية والمنهج، 1997م)، وفي شَتَّى الحالات، فَإِنَّ الضَّرْبَ هُنَا رُخْصَةٌ لَا عَزِيمَةٌ، وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ تَرْكَ الضَّرْبِ أَوْلَى، (مغنية، التفسير المبين، 2003م) (الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشرعية والمنهج، 1997م) ولقوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-: ((وَلَنْ يَضْرِبَ خِيَارُكُمْ)) (النيسابوري، 1990م)، وفي سيرته -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ كَانَ يُعَامِلُ الْمَرْأَةَ بِإِحْسَانٍ، وبأعلى درجات الرَّحْمَةِ، وكان يُوصي بعدم إيذاها وأن لا تُضْرَبَ مهما كانت الأسباب، ولا سيما ضرب الوجه، وأن لا يقول لها: قَبَّحَكَ اللهُ أو لعنَكَ اللهُ، أو يجرها بأي قول يחדش كرامتها لقوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-:

«أَنْ تُطْعَمَهَا إِذَا طَعِمَتْ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَبَتْ، أَوْ اكْتَسَبَتْ، وَلَا تَضْرِبَ الْوَجَةَ، وَلَا تُقَبِّحْ، وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» (سنن أبي داود، 2009)، وهذا فيه بيان لحقوق المرأة على الرجل، وقوله تعالى: {فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا}، أي إذا نشرت المرأة على زوجها وأقامت على خلافه، وكان منه من هجرانها مثل ذلك، فخيف من الشقاق بينهما، بعث الحاكم برجلين مأمونين، أحدهما منا أهل الرجل والآخر من أهلها، ولينظرا فيما أوجب ذلك، ويدبرا الإصلاح بينهما، فإذا نظرا فرأيا الإصلاح أنجزاه ولم يتوقف على إذن الزوجين فيه، وإن رأيا التفرقة بينهما، أن يعلما الحاكم ليرى رأيه فيه، وليس للحاكم أن يجبر الزوج على الفراق، إلا أن يمنع واجبا للزوجة من حقوقها (المفيد، 1980م)، وفي تفسير هذه الآية: {فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ} أي وافقنكم وانقدن لما أوجب الله تعالى عليهن من طاعتكم بذلك كما هو الظاهر {فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا} أي فلا تطلبوا سبيلا وطريقا إلى التعدي عليهن، أو لا تظلموهن بطريق من الطرق بالتوبيخ اللساني والأذى الفعلي وغيره واجعلوا ما كان منهن كأن لم يكن، وحاصل المعنى إذا استقام لكم ظاهرهن فلا تعتلوا عليهن بما في باطنهن. (الالوسي، 1995م)

المطلب الرابع: نهي القرآن الكريم عن إيلاء المرأة: التعريفات الواردة في الإيلاء:

الإيلاء لغة: مصدر (آليت على كذا) إذا خلعت عليه بالله أو بغيره من الطلاق، أو العتاق، أو الحج، أو نحو ذلك والأمر منه (أول) وتعديته ب(من) في القسم على قربان المرأة باعتبار ما فيه من الامتناع من الوطء. (الكفوي، 1998م)

أما في اصطلاح الفقهاء، فقد عرف بتعريفات عدة كالآتي:

1- (وهو الحلف على ترك وطء الزوجة الدائمة للإضرار بها أبداً أو مطلقاً أو زيادةً على أربعة أشهر ولا ينعقد إلا باسم الله تعالى). (العالمي، 1989م)

2- (الحلف بيمين تتضمن ترك وطء الزوجة غير المرضع أكثر من أربعة أشهر). (إبي بكر المالكي، 2000م)

3- (الحلف على امتناع وطء الزوجة مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر). (الشافعي م.، 2010م)

4- (كل يمين يمنع الرجل عن مباشرة امرأته أربعة أشهر فصاعداً). (الحنفي، 1984م)

5- (حلف الرجل على ترك وطء زوجته في قبلها أبداً أو أكثر من أربعة أشهر) (البهوتي الحنبلي، 1980م)، ويتبين من أقوال الفقهاء عدم جواز ترك وطء المرأة لأكثر من أربعة أشهر لما له من إضرار بها، والإسلام يمنع الإضرار بالمرأة إحساناً ورحمة بها، وإن كانت أقل من أربعة أشهر لا يُعد إيلاءً لقول الإمام علي (عليه السلام): (ومن حلف على دون أربعة أشهر فليس بمؤل) (الحسين، 1990م)، والمتنبع للآيات القرآنية الكريمة يجد ثمة نصوص عظيمة لحفظ حقوق المرأة في عدم أيلائها ومضارتها، قال تعالى: "لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ أَشْهُرَ تَرْبِصَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" (سورة البقرة: الآية 226)، ورد في سبب نزولها ما أورده الكسبي: (نزلت في عبد الله بن رَوَاحَةَ يَنْهَاهُ عَنْ قَطِيعَةٍ خَتَنَهُ بِشِيرِ بْنِ النُّعْمَانِ، وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ رَوَاحَةَ خَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِ أَبَدًا، وَلَا يَكَلِّمَهُ، وَلَا يُصَلِّحَ بَيْنَهُ وَتَيْنِ امْرَأَتِهِ وَيَقُولُ: قَدْ خَلَفْتُ بِاللَّهِ أَنْ لَا أَفْعَلَ، وَلَا يَجِلُّ لِي إِلَّا أَنْ أَبْرَ فِي يَمِينِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ) (الواحدي، 1982م)، والإيلاء من المرأة أن يقول: والله لا أقربك أربعة أشهر فصاعداً على التقيد بالأشهر أو لا أقربك على الإطلاق ولا يكون في ما دون أربعة أشهر، وأما إذا فاء إليها في المدة بالوطء إن أمكنه أو بالقول إن عجز: صح الفاء، وحنث القادر، ولزمته كفارة اليمين، ولا كفارة على العاجز، وإن مضت الأربعة بانتهت بتطليقة عند أبي حنيفة، وعند الشافعي: لا يصح الإيلاء إلا في أكثر من أربعة أشهر ثم يوقف المولى، فأما أن يفى وأما أن يطلق وإن أبى طلق عليه الحاكم (الزمخشري، 1987)، وذكر في تفسير آخر أن: (الإيلاء هو أن يحلف الرجل على امرأته أن لا يجامعها، فإن صبرت عليه فلها أن تصبر، فإن رفعته إلى الإمام أنظره أربعة أشهر ثم يقول له بعد ذلك: أما أن ترجع إلى المناكحة، وأما أن تطلق وإلا حبسك أبداً) (القمي، 1984)، في حين كان الإيلاء عندهم السنة والسنتين وأكثر، فتترك المرأة دون الاهتمام بها وبحقوقها فوقت الله تعالى أربعة أشهر، فمن كان إيلاؤه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء (السيوطي، 2011)، والإضرار بالزوجة بترك وطئها حرام لما يرافقه من أذية عليها، وإن كان أقل من أربعة أشهر جاز بشرط عدم إيذاؤها والإضرار بها، ولا سيما جوازه إن كان تأديباً لها بهجرانها أقل من أربعة أشهر (النووي ي.، 2008م)، وذكر العلامة الحلي: أنه لا يقع الإيلاء إلا في ضرر، فلو حلف لإصلاح اللبن أو للمرضى لم يكن إيلاءً، بل كان يميناً (العلامة الحلي، 1998م)، وإن حكم الإيلاء ثابت لحق الزوجة فيلزم أن يثبت سواء قصد الإضرار أم لم يقصد، كاستيفاء ديونها أو إتلاف مالها (ابن قدامة، 1995م)، والإيلاء في الرضا والغضب سواء، إذا قصد به الإيلاء (الطوسي، 1994م)، وهو ما رواه ابن مسعود: (أن الإيلاء في الرضا والغضب سواء (البهقي، 1991)، وقوله تعالى: {فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} (سورة البقرة: الآية 226)، أي رجعوا إلى الجماع، أو الجماع لغير المعذور، والفيئة باللسان للمعذور، أو الفيئة باللسان وحده عند من جعله عاماً في غير الجماع {غَفُورٌ} بإسقاط الكفارة، أو بإسقاط الإثم دون الكفارة (الدمشقي، 1996م)، والذي يفى عن حلفه ويرجع إلى بقاء العلاقة الزوجية مع النكاح {فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} لا يأخذهم بما فعلوا إن تابوا وهو السميع العليم، غفور لما سلف من التقصير بحقهن بسبب اليمين (ابن كثير، 1998م)، ودليله قول النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِهَا، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ» (مسلم م.، 2003م)، ومن رحمة الإسلام وتشريعاته بالمرأة ولا سيما إزالة الظلم عنها بأن يمهّل الزوج مدّة

للتفكير أما بإمساكها ويرجع عن حلفه وأما أن يُطلقها بمعروف دون أن يؤذيها أو يجعلها كالمعلقة، لقوله تعالى: {فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ} (سورة النساء: الآية 129)، فلا بد للزوج أن يحكم عقله وما أَرادَه الشارع من عدم إضرار المرأة بترك وطئها هذه المدة الطويلة ويتوب إلى الله عز وجل، فإذا تاب الزوج من إضرارها بامرأته فإنه غفور رحيم لكل الثائبين (الخازن، 1994م)، والثوبة والرجوع إلى الله - سبحانه - بغيته ورجوعه عن إيلائه يكون بالكفارة عن اليمين، ثم يرجعها إن أراد إرجاعها أو يطلقها إن عزم الطلاق، وإن أراد أن يرجعها يكفر عن يمينه، وفيه أقوال:

- 1- "إن كان الحلف بالله تعالى فهو وجوب كفارة اليمين". (الكاساني، 1986م)
- 2- "كفر عن يمينه وامسكها". (الطوسي، 1987م)
- 3- "يسقط الإيلاء عنه قياساً على جواز تقديم كفارة اليمين بالله عز وجل (القرطبي، أ، 1980م)
- 4- "إذا وطأها في الأربعة أشهر ينحل الإيلاء ويلزمه كفارة اليمين في الحلف بالله". (الشافعي، 1997م)
- 5- "الإيلاء من شرطه الحلف، فلا يثبت بدونه، لكن إن تركه مضرراً بها لغير عذر، ففيه روايتان:

إحدهما: لا يلزمه شيء؛ لأنه ليس بمؤل، فلا يثبت له حكم، كما لو تركه لعذر، ولأن تخصيص الإيلاء بحكمه يدل على أنه لا يثبت بدونه، والثانية: تضرب له مدة الإيلاء، وتوقف بعدها كالمؤل سواء؛ لأنه تارك لوطئها مضرراً بها، فأشبهه المؤل، ولأن ما لا يجب إذا لم يحلف لا يجب إذا حلف على تركه، كالزيادة على الواجب، وثبوت حكم الإيلاء له، لا يمنع من قياس غيره عليه إذا كان في معناه كسائر الأحكام الثابتة بالقياس،". (المقدسي، 1994م)، وكفارة اليمين، إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة، فمن لم يجد يكفر عن ذلك بصوم ثلاثة أيام، ودليله قوله تعالى: ((لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)) (سورة النساء: الآية 89)

المبحث الثاني: نهي القرآن عن مضارة المرأة وأعضائها

المطلب الأول: نهي القرآن الكريم عن مضارة المرأة

نهي الإسلام الحنيف عن مضارة المرأة في كثير من الآيات القرآنية الحكيمة التي جاءت مناصرة لها؛ لأنها الركيزة الأساسية لبناء أسرة يسودها الهدوء، والسكينة، وقبل الإشارة إلى الدلائل القرآنية لابد من تعريف للمضارة في اللغة والاصطلاح. المضارة (لغة): الْمَشَقَّةُ وَالْمَضَرَّةُ الضَّرُّ وَالْجَمْعُ الْمَضَارُّ، والضرر خلاف المنفعة (الحموي، 2009م). المضارة (اصطلاحاً): هو الاعتداء والاذى الذي يصيب الإنسان بحق من حقوقه، أو في مصلحة مشروعة سواء كان ذلك الحق أو المصلحة متعلقة سلامة جسمه أو عاطفته أو ماله أو شرفه (الذنون، 1991م)

وأدلة تحريم مضارة المرأة في القرآن الكريم قوله تعالى: {أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أُجُورَهُنَّ} (سورة الطلاق: الآية 6)، ورد في تفسير هذه الآية الكريمة معاني عظيمة لحقوق المرأة المسلمة في القرآن الكريم، والمتمثلة في السكنى والتفقة ولا سيما سكانهن في مساكنكم التي تسكنون بها، وإن كان له بيت واحد أسكنها في بعض جوانبه، والسكنى والتفقة واجبة للمطلقة والرجعية، والمبتوتة لا سكنى لها ولا نفقة، وقوله تعالى: {مِنْ وَجْدِكُمْ} عطف بيان لقوله: {مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ} وتفسير له، كأنه قال أسكنوهن مكاناً من مساكنكم ومما تُطيقونه، والوجد: الوسع والطاقة لديكم (الطبرسي، 1997م)، وقوله تعالى: {وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ} أي ترك التفقة، من أكبر الأضرار عليهن (الصابوني، 1980م)، وذكر الطبري في تفسيره للآية: ولا تضاروهن في المسكن الذي تسكنونهن فيه، وأنتم تجدون سعة من المنازل أن تطلبوا التضيق عليهن، فذلك قوله: {لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ} أي: لتضيقوا عليهن في المسكن مع وجود السعة (الطبري، 2001م)، وقوله تعالى: ((وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ)) أمر من الله تعالى بالإنفاق على الحامل المطلقة، إذا كانت مبتوتة، وإنما يجب أن يُنفق عليها بسبب ما في بطنها، وإنما تُسقط نفقتها بالوضع رحمة بها وبجنينها (الراوندي، 1985م)، وفي قوله تعالى: {فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أُجُورَهُنَّ} في هذه الآية أعطى الشارع الحرية للأم في رضاعة الطفل، ولا تجبر على إرضاعه إلا إذا انحصر بها، فإن أرضعته استحققت أجر مثلها سواء أكانت في عصمته أم لا، وفيه دليل على أن حق الرضاع والتفقة على الأزواج في حق الأولاد، وحق الإمساك والحضانة والكفالة على الزوجات، وإلا لكان لها بعض الأجر دون الكل (مغنية، التفسير المبين، 1983م)، وجاءت السنة النبوية المباركة مؤكدة لحقها في آيات الله البينات، ومنها ما روي عن فاطمة بنت قيس (ابن الجزري، 1994م)، أَنَّهُ طَلَّقَهَا رَوْجَهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-، وَكَانَ أَنْفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةً دُونِ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ، قَالَتْ: وَاللَّهِ لَأُعْلِمَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-، فَإِنْ كَانَ لِي نَفَقَةٌ أَخَذْتُ الَّذِي يُضِلُّحَنِي، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ أَخْذُ مِنْهُ شَيْئًا، قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-، فَقَالَ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ، وَلَا سُكْنَى» (مسلم، 2003م)، وفيه دليل على وجوب التفقة للمطلقة بائناً إذا كانت حاملاً، ويدل مفهوم الحديث على أنها لا تجب لغيرها ممن كانت على صفحتها في البينونة، ولا سيما

إن كان زوجها ينفق عليها نفقة قليلة لا تسد حاجتها (النووي ا، 1987م)، وقوله -صلى الله وآله عليه وسلم-: «لَا نَفَقَةَ لَكَ، وَلَا سَكَنِي» وذلك لأن السكنى والنفقة على من له عليها الرجعة. (الصابوني م، 1980م، صفحة 2/617)

المطلب الثاني: نهي القرآن الكريم عن إعضال المرأة

جاء الإسلام لحفظ حقوق المرأة، وعدم ظلمها، أو منعها من التزويج بالكفو من الرجال، وقبل بيان حكم العضل بالأدلة القرآنية لابد من اشارة إلى تعريفات العضل في اللغة والاصطلاح.

العضل لغة: من عضل يعضل عضلا، أي من الحبس والمنع والتضييق ضيقت عليه في أمره وحلت بينه وبين ما يريد ظلما، وعضلت المرأة، بالتخفيف إذا لم تطلق، (الفراهيدي، 1989م)

اصطلاحا: منع المرأة من التزويج بكفوها إذا طلبت ذلك ورغب كل واحد منهما في صاحبه (ابن قدامة، 1995م) وادلة تحريم العضل في القرآن الحكيم قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرْهًا، وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ)) (سورة النساء: الآية 19). ، قَالَ: «كَانُوا إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ كَانَ أَوْلِيَاؤُهُ أَحَقَّ بِأَمْرَاتِهِ، إِنْ شَاءَ بَعْضُهُمْ تَزَوُّجَهَا وَإِنْ شَاءُوا زَوْجَهَا، وَإِنْ شَاءُوا لَمْ يَزَوْجُوهَا فَهُمْ أَحَقُّ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي ذَلِكَ» (الواحدي ا، 1982م)، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى {لَا تَعْضُلُوهُنَّ} أَي: لَا تَقْهَرُوهُنَّ {لِيَتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ} يَعْنِي الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ وَهُوَ كَارِهِ لِبُحْبَبَتِهَا وَلَهَا عَلَيْهِ مَهْرٌ فَيَضْرِبُهَا لِيَتَقَدَّى، وَالْمَخَاطَبُ بِذَلِكَ أَوْلِيَاءُ الْمَرْأَةِ، وَذَكَرَ أَيْضًا: فِي الرَّجُلِ يُطْلَقُ امْرَأَتُهُ فَتَقْضِي عِدَّتَهَا، فَيَبْدُو لَهُ أَنْ يَزَاجِعَهَا وَتُرِيدُ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ فَيَمْنَعُهَا وَلِيَهَا (العسقلاني ا، 1960م)، ونهى القرآن الكريم عن عضل اليتيمة التي تزوجها وليها من أجل مالها، فقد روي أن الرجل منهم كان يتزوج الأربع والخمس والست والعشر فيقول ما يمنعني أن أتزوج كما تزوج فلان، فإذا فني ماله مال على مال اليتيم فأنفقه على نفسه، فنهاهم الله تعالى أن يتجاوزوا بالأربع إن خافوا على مال اليتيمة، وإن خافوا من الأربع أيضاً أن يقتصروا على واحدة (الطوسي ج، 1985م)، ونهى القرآن الكريم عن إعضال الأرملة التي مات عنها زوجها وأرادت الزواج بآخر، وكذلك المطلقة، فإن الإسلام جعل الحرية للمرأة في اختيار من تريد الزواج منه، فلا يجوز لوليها أن يعضلها إن أرادت تحصناً بالمعروف، روى البخاري: ((أَنَّ مَعْقِلَ بْنَ بَسَارٍ (ابن كثير ا، 2006م)، كَانَتْ أُخْتُهُ تَحْتَ رَجُلٍ، فَطَلَّقَهَا ثُمَّ خَلَى عَنْهَا، حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، ثُمَّ خَطَبَهَا، فَحَمِيَ مَعْقِلٌ مِنْ ذَلِكَ أَنْفًا، فَقَالَ: خَلَى عَنْهَا وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهَا، ثُمَّ يَخْطُبُهَا، فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَتِهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ «فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وآله وسلم- فَقَرَأَ عَلَيْهِ»، فَتَرَكَ الْحِمْيَةَ وَاسْتَقَادَ لِأَمْرِ اللَّهِ)) (البخاري م، 2001)، وفي هذا دليل على أن التشريع الإسلامي جاء محارباً لعضل النساء من الزواج دون وجه حق.

المطلب الثالث: نهي القرآن الكريم عن ظلم المرأة وإيذاها بالظهار

الظهار (لغة): يُقال: ظاهر الرجل امرأته مظهارة وظهاراً إذا قال هي علي كظهر ذات رحم (النووي ي، 2008م) (ابن منظور، 1993م، صفحة 4/520).

والظهار (اصطلاحاً): عَرَفَهُ الْفُقَهَاءُ بِتَعْرِيفَاتٍ عِدَّةٍ كَالآتِي:

- 1- " أَنَّ يَقُولَ الرَّجُلُ لَزَوْجَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، وَسُمِّيَ ظَهَارًا اسْتِثْقَافًا مِنَ الظَّهْرِ". (الطوسي م، 2000م)
 - 2- "تشبيه المنكحة بمحرمة عليه على التأييد حرم الوطء ودواعيه بنأنتِ علي كظهر أُمِّي حتى يُكْفَر". (النسفي، 2011م)
 - 3- تشبيه المرأة المحللة له بظهر من تُحرم عليه، وصريحه أن يقول أنتِ علي كظهر أُمِّي (بن نصر الثعلبي، 2004م).
 - 4- " أن يشبه زوجته على التأييد بمن تُحرم عليه على التأييد". (الشافعي أ، 2000م)
- والظهار مشتق من الظَّهْر لتشبيه الزوجة بظهر الأم، وإنما خصوا الظَّهْر دون غيره من الاعضاء لأنه موضع الركوب. (برهان الدين، 1997م)

جاء التشريع الإسلامي محارباً لعادات الجاهلية المقبته ومنها الظهار ونجد ذلك جلياً في القرآن الكريم منها قوله تعالى: ((الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُم مِّنْ نِّسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَأِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكُمْ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ)) (سورة المجادلة: الآيات 2-4)، وفي سبب نزول هذه الآية الكريمة: كان ظهار الجاهلية طلاقاً، فأول من ظاهر في الإسلام أوس بن الصامت (ابن كثير ا، 2006م، صفحة 7/276) امرأته ، فلما ظاهر منها حسبت أن يكون ذلك طلاقاً، فأنت به نبي الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فقالت: يا رسول الله إن أوساً ظاهر مني، وأنا إن افترقنا هلكننا، وقد نثرت بطني منه، وقدمت صحبتته؛ فهي تشكو ذلك وتبكي، ولم يكن جاء في ذلك شيء، فأنزل الله عز وجل: {قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا} ... إلى قوله: {وَاللَّكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ} ، فدعا رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فقال: أتتقذين على رقية تَعْتَقُهَا؟ فقال: لا والله يا رسول الله، ما أقدر عليها، فجمع له رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- حتى أعتق عنه، ثم راجع أهله (الطبري، 2001م، صفحة 23/227)، إن

التَّشْرِيعُ الإسلامي جاء رافضاً للظلم الذي يقع على المرأة ولا سيما طلاق الجاهلية ومنه طلاق الظَّهَار، لما فيه من إيذاء لها، والادلة القرآنية جاءت مؤكدة على أنَّ الله يسمع نجاها وهي تشتكي زوجها الذي ظاهرها دون وجه حق، والله سبحانه وتعالى قريب من عباده، روت السيدة عائشة في ذلك: (تَبَارَكَ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ كُلَّ شَيْءٍ، إِنْ لَأَسْمَعَ كَلَامَ خَوْلَةٍ بَنَتْ ثَغْلَبَةً، وَيَخْفَى عَلَيَّ بَعْضُهُ وَهِيَ تَشْتَكِي زَوْجَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وَهِيَ تَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبْلَى شَبَابِي وَتَنَزَّتُ لَهُ بَطْنِي حَتَّى إِذَا كَبُرَ سَيِّئِي وَانْقَطَعَ وَلَدِي ظَاهَرَ مِنِّي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْكُو إِلَيْكَ. قَالَ: فَمَا بَرَحْتُ حَتَّى نَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذِهِ الْآيَاتِ) (الواحي ا، 1982م، صفحة 1/273)، وجاء في تفسير هذه الآيات {الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ}، أي يقولون لهنَّ أَنَّنَّ كظهور أمهاتنا، {مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ} أي ما اللواتي تجعلونهنَّ من الزَّوجات كالأُمَّهات بأمهات: أي لسنَّ بأمهاتهنَّ، {إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ} أي كما أمهاتهنَّ إِلَّا والودات (الطبرسي ا، 1995م)، وفي قوله تعالى: {وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا} يعني أَنَّ المُظاهرين ليقولون منكراً من القول لتشبيههم الزَّوجات بالأمهات، والأمهات مُحَرَّمات على التَّأبِيد، بخلاف الزَّوجات، والمراد من قوله تعالى: {زُورًا} أي كذباً (ابن الجوزي، 2002م)، وقوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا} أي الذين ظاهروا من نسائهم ثُمَّ أَرَادُوا العودَ لِمَا قَالُوا {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ} مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا} دلالة على أَنَّ الحكم في الآية لَمَنْ ظاهراً ثُمَّ أَرَادَ الرجوع إلى ما كان عليه قبل الظَّهَار، وهو قرينة على أَنَّ المراد بقوله تعالى: ((ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا)) إرادة العود لِمَا أَرَمُوهُ بِالظَّهَار، أي ان الذين يُظاهرون من نسائهم ثُمَّ يريدون أن يعودوا إلى ما تكلموا به من كلمة الظَّهَار فينقضوها بالموافقة فعليهم تحرير رقبة من قبل أَنْ يَتَمَاسَّا، بعدوهم لما قالوا وندمهم على الظَّهَار (الطباطبائي، 1996م)، وكفارة مَنْ عاد إلى الظَّهَار أن يحزَّ رقبة ثُمَّ يماس المظاهر منها لا تحل له مماستها إلا بعد تقديم الكفارة، ووجه آخر: ثُمَّ يعودون لما قالوا: ثُمَّ يتداركون ما قالوا، لأنَّ المتدارك للأمر عائد إليه، وإنَّ تدارك هذا القول وتلافيه بأن يكفر حتى ترجع حالهما كما كانت قبل الظَّهَار (الزمخشري ا، 1987)، وقوله تعالى: {ذَلِكُمْ تُوَعِّدُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ} إيذاناً بأنَّ ما أمر الله به من الكفارة توصية منه بها عن خبرة بعملهم ذلك، فالكفارة هي التي ترتفع بها ما لحقهم من تبعة العمل، وأنَّ في مقابل الظَّهَار هذه الكفارة، وهي كفارة لا بُدَّ لكم أَنْ لا تتصوروا بأنَّها كفارة ثقيلة وغير مناسبة مع الفعل، وإنما المقصود بذلك هو الموعظة والتوبة، والإلتعاض لنفوسكم والكفارة عاملٌ مهمٌ في وضع حدٍّ لمثل هذه الأعمال القبيحة والمحرمة ومن ثُمَّ السَّيطرة على أنفسكم وأقوالكم (الشيرازي، 2007م، صفحة 18/107)، وفي قوله تعالى: ((فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ))، المتتابع لتفسير هذه الآية الكريمة يجد ثمة تدرج في الكفارة، فابتدأ بعق رقبة من قبل أَنْ يَتَمَاسَّا، أي أوَّل ما يلزمه من الكفارة عتق رقبة، والتحرير: هو أن يجعل الرقبة المملوكة حرةً بالعق، ويجب أن تكون الرقبة مؤمنة سواء كانت ذكراً أم أنثى، صغيرة أم كبيرة، إذا كانت صحيحة الأعضاء، فإنَّ الإجماع واقعٌ على أَنَّهُ يقع الإجزاء بها، وتحرير الرقبة واجبٌ قبل المجامعة، فالله سبحانه وتعالى عليمٌ خبيرٌ، وفيه الوعد والوعيد، فَمَنْ لم يجد أَنْ يُحزَّ رقبةً مؤمنةً فعليه صيام شهرين متتابعين من قبل أَنْ يَتَمَاسَّا (الحلي، 2008م)، والتتابع بالصَّيام هو أن يُوالي بين أيام الشَّهرين الهلالين أو بصوم سِتِّين يوماً، وإذا صام شهراً ومن الآخر ولو يوماً، فقد تابع، فإنَّ فارق فيما بعد جاز (الطوسي، 1979، صفحة 9/543)، وقيل لا بد من التتابع في الصَّيام، فإنَّ أفطر يوماً من الشهرين وان كان آخره لعذر أو مرض أو سفر لزمه الاستئناف بصوم جديد لزوال التتابع (المراغي، 1946، صفحة 7/28)، وقيل معناه التتابع، ومعناه الموالاة في صوم أيامهما، فلا يجوز أن يفطر فیهما، أي في الشَّهرين ولا أن يصوم فیهما عن غير الكفارة لئلا يفوت التتابع (البهوتي، 1997م)، وقوله تعالى: ((فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ)) (سورة المجادلة: الآية 4)، ورد في تفسيرها: فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الصَّيام، لعله أو مشقة شديدة ومضرة ظاهرة، فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا لكل مسكين مدٌّ من الطعام (العلامة الحلي، 1988)، وقيل من غالب قوت بلده الذي يقدر عليه (الثعلبي، 2002م)، وَمَنْ أتى بالكفارة عن ظهاره، جاء مصداقاً بما أتى الله ورسوله، وتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ، ما وصف من الكفارة في الظَّهَار، وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ، لمن جحد هذا، وكذب به (الواحي ا، 1994)، والناظر لهذه الآيات البينات يجد دلالة واضحة في طياتها تُفيد بعدم جواز ظلم المرأة بظهارها، ويجد أيضاً ان الشريعة سمحت بتشريع الكفارات، فَمَنْ تمكَّن من عتق الرقبة، أو صوم شهرين، أو إطعام سِتِّينَ مِسْكِينًا، أي بحسب قدرة الإنسان، وأنَّه لا يُكَلَّف ما لا يطيق، ويُؤيَّد ذلك ما رواه أبو داود في سننه بإسناده عندهما شكت زوج أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ، إلى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - حينما ظَّاهَرَهَا زوجها وهي تشكو إِلَيْهِ، وَرَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - يُجَادِلُهَا فِيهِ، وَيَقُولُ: «أَتَيْتِ اللَّهَ فَإِنَّهُ ابْنُ عَمِّكَ»، فَمَا بَرَحَتْ حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ {قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا}، إلى الْفَرَضِ، فَقَالَ: «يُعْتَقُ رَقَبَةً» قَالَتْ: لَا يَجِدُ، قَالَ: «فَيَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ مَا بِهِ مِنْ صِيَامٍ، قَالَ: «فَلْيُطْعَمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا»، قَالَتْ: مَا عِنْدَهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَصَدَّقُ بِهِ، قَالَتْ: فَأَتَيْتُ سَاعَتَيْدَ بَعْرِقٍ مِنْ ثَمَرٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنِّي أَعِينُهُ بِعَرَقٍ آخَرَ، قَالَ: «قَدْ أَحْسَنْتِ، أَذْهَبِي فَأُطْعِمِي بِهَا عَنْهُ سِتِّينَ مِسْكِينًا، وَارْجِعِي إِلَى ابْنِ عَمِّكَ» (أبو داود، 2009م)، يشير الحديث الشريف إلى تشريع مهم

للمحافظة على العلاقة الزوجية، وقد روعي في كفارة الظهار التشديد، من عدم ظلم المرأة، فإنَّ الرجل إذا رأى أن الكفارة يثقل عليه الوفاء بها، احترم العلاقة الزوجية، وامتنع عن ظلم زوجته. (سيد سابق، 2014م)

أهم النتائج

- 1- نهى القرآن الكريم عن عضل النساء، وذلك أن الرجل كان يرث امرأة ذي قرابة فيعضلها حتى تموت أو ترد إليه صداقها فاحكم الله عن ذلك ونهى عنه.
- 2- أعطى الإسلام الحرية الكاملة للمرأة في اختيار مَنْ تُريد ولا سيما إذا كان كُفًا لها، فلا يجوز عضلها ومنعها، ونهى عن منعها منه بصيغة النَّهي عن إرثها كُرْهاً، لأنَّ الإرث هو المقصود والغاية والمنع من الرِّوَّاج وسيلة له.
- 3- أنَّ عضل المرأة من الظلم الذي نهى عنه القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ولا سيما إذا كان عضلها ظُلماً لتفتدي من زوجها دون وجه حق.
- 4- بيان للرَّحمة والإحسان للمرأة إذا أرادت أن تتزوَّج بعد انتهاء عدَّة طلاقها إذا تراضيا بينهما بمعروف، فذلك أظهر لهم، أيَّ أنَّه أَقْطَعُ لِأَسْبَابِ الْعَدَاوَاتِ وَالْإِخْنِ وَالْأَحْقَادِ بِخِلَافِ الْعَضْلِ الَّذِي قَصَدْتُمْ مِنْهُ قَطْعُ الْعُودِ إِلَى الْخُصُومَةِ، وَمَاذَا تَصُرُّ الْخُصُومَةُ فِي وَقْتٍ قَلِيلٍ يَغْفُيْهَا رِضًا.
- 5- جاء الاسلام محارباً لعادات الجاهلية في ظلم المرأة ومضاربتها ولا سيما في ترك وطئها مدة طويلة أو الحلف بعدم مقاربتها أو جعلها كظهر أمه أو احد المحرمات عليه لما فيه من مظالم تقع عليها وغمط حق من حقوقها.
- 6- القرآن الكريم هدفه بناء الانسان على أسس صحيحة؛ لأنه خليفة الله تعالى في أرضه وعليه إعمارها وهذا مرتبط بتكامل الاسرة؛ لأنها نواة المجتمع .

المصادر

- ابن كثير ، ا. (2006م). البداية والنهاية. مصر: دار هجر للطباعة والنشر، الجيزة.
- الأندلسي، م. (2003م). أحكام القرآن: (ت543هـ)، ، ، 3ط-2003م: 291/2. (ط3). ed.). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الحسيني، م. (1988م). تاج العروس في جواهر القاموس ط1. (ed.). بيروت: دار عالم الكتب).
- سورة النساء الآية 4. (n.d.).
- سورة النساء: الآية 20. (n.d.).
- ا. م. (1980). تفسير القرآن المجيد. قم: مطبعة الإعلام الاسلامي.
- ابن الجزري، أ. ا. (1994م): أسد الغابة في معرفة الصحابة (ط1). (ed.). علي محمد معوض ، & عادل أحمد عبد الموجود، Eds دار الكتاب العلمية).
- ابن الجوزي، ج. ا. (2002م). زاد المسير في علم التفسير. ع. ا. المهدي، (Ed.). بيروت: دار الكتاب العربي).
- ابن قدامة، ا. ا. (1995م). الشرح الكبير على متن المقنع ط1. (ed.). القاهرة: مؤسسة هجر).
- ابن كثير، ا. (1998م). تفسير القرآن العظيم، ا (774هـ)، ، ط1. (ed.). بيروت: دار الكتب العلمية).
- ابن منظور ، ا. ب. (1993م). لسان العرب ط3. (ed.). بيروت: دار صادر).
- ابو حبيب، س. (1988م). القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً ط2. (ed.). دمشق: دار الفكر).
- ابو داود، س. ب. (2009م). (سنن أبي داود Vol. 1 ط1. بيروت: دار الرسالة العالمية).
- إبي بكر المالكي، ا. (2000م). جامع الأمهات (ط1). (ed.). بيروت: اليمامة للنشر).
- الالوسي. (1995م): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (ط1). (ed.). ع. ع. عطية، (Ed.). بيروت: دار الكتب العلمية).
- البخاري، م. (2001م). الجامع المسند الصحيح المختصر من امور رسول الله وسننه وإيامه، صحيح البخاري،/نَّابُ الطَّلَاقِ، بَابُ الْخُلْعِ وَكَيْفَ الطَّلَاقِ فِيهِ (ط1). ed. م. زهير، (Ed.). بيروت: دار طوق النجاة).
- البخاري، م. ب. (2001). الجامع المسند الصحيح المختصر من امور رسول الله صلى الله عليه واله وصحبه وسننه وإيامه (ed. 2001. Vol. 1 ط1). بيروت: دار طوق النجاة).
- البليخي، ا. ا. (2002م). تفسير مقاتل بن سليمان (ط1). (ed.). بيروت: دار احياء التراث.
- البهوتي الحنبلي، م. ب. (1980م). الروض المربع شرح زاد المستنقع: (ت1051هـ)، تحقيق: ، ، ط1. (ed.). ع. ا. نذير، Ed بيروت: مؤسسة الرسالة).
- البهوتي، م. (1997م). كشف القناع عن متن الإقناع (ط1). ed. م. ح. محمد، (Ed.). بيروت: دار الكتب العلمية).
- البيهقي، ا. ب. (1991). معرفة السنن والآثار (ط1). (ed.). ع. ا. امين، (Ed.). القاهرة: دار الوفاء).
- الثعلبي، ا. (2002م). الكشف والبيان في تفسير القرآن (ط1). (ed.). بيروت: دار احياء التراث العربي).

- الجرجاني، ع. ب. (1983). التعريفات (ط7). ed. م. م. العلماء، (Ed. بيروت: دار الكتاب العلمية. الحسين، ي. ب. (1990م). الأحكام في الحلال والحرام (Vol. 1، ط1). بيروت: صادر.
- الحلي، ا. ب. (2008م). المنتخب في تفسير القرآن: أ (ت598هـ)، تحقيق: اة، (م. الموسوي، (Ed. النجف الأشرف: العتبة العلوية المقدس.
- الحموي، أ. (2009م). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ط2). ed. القاهرة: دار المعارف.
- الحنفي، أ. ب. (1984م). التنف في الفتاوى (ط1). ed. ص. ا. الناهي، (Ed. بيروت: دار الفرقان.
- الخان، ع. ب. (1994م). لباب التأويل في معاني التنزيل: ، بالخازن (ت741هـ)، تصحيح: ، - (ط1). ed. م. ع. شاهين، (Ed. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الدمشقي، ا. م. (1996م). تفسير القرآن ط1. ed. بيروت: دار بن حزم).
- الذنون، ح. ع. (1991م). المبسوط في المسؤولية المدنية، حسن علي ذا النون (ط1). ed. بغداد: شركة التاميس للطباعة والنشر.
- الذهبي، ش. ب. (2010م). الكبائر: (ت748هـ) (ط1). ed. بيروت: دار الندوة.
- الرازي. (n.d.).
- الرازي، ا. ع. (1981). مفاتيح الغيب ط1. ed. بيروت: دار الفكر).
- الراوندي، ق. (1985م). فقه القرآن (ط1). ed. أحمد الحسيني، (Ed. النجف الأشرف: مكتبة السيد المرعشي).
- الزحيلي، و. (1985م). الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخرجها (ط2). ed. سوريا: دار الفكر.
- الزحيلي، و. (1997م). التفسير المنير في العقيدة والشرعة والمنهج (ط2). ed. دمشق: دار الفكر المعاصر.
- الزمخشري. (n.d.). تفسير الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل.
- الزمخشري، ا. (1987). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (ط3). ed. بيروت: دار الكتاب العربي.
- السيوطي، ع. ب. (2011). الدر المنثور في التفسير بالمأثور: (ت911هـ) ، (ط1). ed. بيروت: دار الفكر.
- الشافعي، ا. (1997م). عانة الطالبين حاشية على حل ألفاظ فتح المغيث لشرح قرة العين بمهمات الدين (ط1). ed. بيروت: دار الفكر.
- الشافعي، أ. ا. (2006م). تفسير الإمام الشافعي (ط1). ed. د. أ. الفزان، (Ed. المملكة العربية السعودية: دار التدمرية.
- الشافعي، أ. ب. (2000م). البيان في مذهب الإمام الشافعي: (ت: 558هـ)، المحقق (ط1). ed. ق. النوري، (Ed. جدة: دار المنهاج.
- الشافعي، م. (2010م). السراج الوهاج على متن المنهاج (ط1). ed. بيروت: دار المعرفة.
- الشوكاني، م. ب. (2004م). السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (ط1). ed. القاهرة.
- الشيرازي، ن. (2007م). الأمل في تفسير كتاب الله المنزل (ط1). ed. بيروت: دار احياء التراث.
- الصابوني، م. (1980م). روائع البيان تفسير آيات الأحكام (ط3). ed. بيروت: مكتبة الغزالي - دمشق، مؤسسة مناهل العرفان.
- الصابوني، م. (1997م). صفوة التفاسير، ، (ط1). ed. دار الصابوني للنشر.
- الصدوق، ا. ج. (1994م). المقنع، (ط1). ed. قم: مؤسسة الامام الهادي،
- الطباطبائي، م. (1996م). تفسير الميزان في تفسير القرآن (ط1). ed. بيروت: مؤسسة الاعلمي.
- الطبرسي، ا. (1995م). مجمع البيان في تفسير القرآن (ط1). ed. بيروت: مؤسسة الاعلمي.
- الطبرسي، ا. (1997م). تفسير جوامع الجوامع (ط1). ed. قم: مؤسسة النشر الاسلامي.
- الطبري، م. (2001م). تفسير جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (ط1). ed. القاهرة: دار هجر للطباعة.
- الطوسي. (1979). التبيان. (م. محسن، (Ed. بيروت: دار صادر.
- الطوسي، ا. (1987م). تهذيب الأحكام في شرح المقنعة (ط1). ed. ح. الموسوي، (Ed. طهران: دار الكتب الاسلامية.
- الطوسي، ا. ج. (1994م). الخلاف (ط1). ed. قم: دار الثقافة.
- الطوسي، ج. (1985م). التبيان في تفسير القرآن، (ط1). ed. قم: مؤسسة الإعلام الاسلامي.
- الطوسي، م. ب. (2000م). المبسوط (ط1). ed. م. البهوي، (Ed. بيروت: دار المعرفة.
- العاملي، ش. (1989م). اللمعة الدمشقية (ط1). ed. قم: دار الفكر.
- العسقلاني، ا. (1960م). فتح الباري في شرح صحيح البخاري، (ط1). ed. بيروت: دار المعرفة.
- العسقلاني، ا. ب. (1994). الإصابة في تمييز الصحابة (ط1). ed. عادل أحمد عبد الموجود، & علي محمد معوض، (Eds. بيروت: دار الكتب العلمية.

- العلامة الحلي. (1998م). قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام (ط1). ed. م. ا. الإسلامي، (Ed. قم المقدسة: مؤسسة النشر الإسلامي).
- العلامة الحلي، ن. (1988). ينظر: شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، (676هـ)، ، قم: مطبعة ذوي القربى.
- الغيتاني بدر الدين، ا. ب. (2010م). عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري (ط1). ed. بيروت: دار احياء التراث العربي.
- الغيتاني بدر الدين، (n.d.). 2010. عمدة القارئ.
- الفراهيدي، ا. (1989م). العين (ط2). ed. الدكتور مهدي المخزومي، & الدكتور إبراهيم السامرائي، (Eds. قم: مؤسسة دار الهجرة).
- القرطبي. (د.ت). الجامع لأحكام القرآن.
- القرطبي، أ. ع. (1980م). الكافي في فقه أهل المدين (ط2). ed. م. آحبيد، (Ed. السعودية: مكتبة الرياض).
- القمي، ع. (1984). تفسير القمي (ط1). ed. ط. الموسوي، (Ed. قم: مؤسسة دار الكتب).
- الكاساني، ا. (1986م). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (587هـ)، (ط2). ed. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الكفوي، أ. ب. (1998م). الكليات (ط1). ed. محمد المصري، & عدنان درويش، (Eds. بيروت: مؤسسة الرسالة).
- المراغي، ا. ب. (1946). تفسير المراغي، احمد بن مصطفى المراغي (ت1371هـ) (ط1). ed. مصر: مطبعة مصطفى البابي وأولاده.
- المصطفوي، ح. (1997م). التحقيق في كلمات القرآن الكريم (ط1). ed. طهران: مؤسسة الإرشاد الإسلامي.
- المغني، ا. (n.d.).
- المفيد. (n.d.). تفسير القرآن المجيد: 116.
- المفيد، م. ب. (1980م). تفسير القرآن المجيد (ط1). ed. م. ع. ايازي، (Ed. قم: مطبعة مكتب الإعلام الاسلامي).
- المقدس، ا. ق. (1994م). الكافي في فقه الإمام أحمد أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (ط1). ed. دار الكتب العلمية.
- المقدس، ا. م. (1985م). المغني. القاهرة: مكتبة القاهرة.
- النجفي، م. ج. (1999م). آلاء الرحمن في تفسير القرآن: (ت1352هـ) (ط1). ed. بيروت: دار احياء التراث.
- النسفي، ا. (2011م). كنز الدقائق (ط11). ed. د. س. بكداش، (Ed. دار البشائر الإسلامية).
- النووي، ا. ز. (1987م). المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (شرح النووي) (ط2). ed. بيروت: دار احياء التراث.
- النووي، ي. ب. (2008م). المجموع شرح المذهب: تحقيق: محمد نجيب، (ط1). ed. بيروت: دار الكتاب العربي.
- النيسابوري، ا. (1990م). المستدرک على الصحيحين. (م. عطا، (Ed. دار الكتب العلمية).
- الهروي، ع. ا. (2002م). مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (ط1). ed. بيروت: دار الفكر.
- الواحدي، ا. ا. (1982م). اسباب النزول (Vol. 2ط2). السعودية: دار الاصلاح.
- الواحدي، ا. ا. (1982م). أسباب النزول (ط2). ed. Vol. 2ط2. السعودية: دار الاصلاح.
- الواحدي، ا. ا. (1994). الوسيط في تفسير القرآن المجيد، (ت468هـ)، (ط1). ed. بيروت: دار الكتب العلمية.
- اليميني الشوكاني، م. ب. (1999م). ارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الاصول (ط1). ed. ا. عناية، (Ed. دار الكتاب العربي).
- برهان الدين، ا. ب. (1997م). المبدع في شرح المقنع (ط1). ed. بيروت: دار الكتب العلمية.
- بن زكريا، ا. ب. (1979م). معجم مقاييس اللغة. (ع. ا. هارون، (Ed. بيروت: دار الفكر).
- بن نصر الثعلبي، أ. م. (2004م). التلقين في الفقه المالكي (ط1). ed. ا. التطواني، (Ed. سنن أبي داود، س. ا. (2009). سنن أبي داود (ط1). ed. Vol. 1ط1. بيروت: دار الرسالة العالمية.
- سورة البقرة: الآية 226. (n.d.).
- سورة البقرة: الآية 226. (n.d.).
- سورة البقرة: الآية 229. (n.d.).
- سورة البقرة: من الآية 237. (n.d.).
- سورة الطلاق: الآية 6. (n.d.).
- سورة المجادلة: الآيات 2-4. (n.d.).
- سورة المجادلة: الآية 4. (n.d.).
- سورة النساء: الآية 129. (n.d.).
- سورة النساء: الآية 19. (n.d.).
- سورة النساء: الآية 20. (n.d.).

- سورة النساء: الآية 24. (n.d.).
- سورة النساء: الآية 34. (n.d.).
- سورة النساء: الآية 4. (n.d.).
- سورة النساء: الآية 89. (n.d.).
- سورة النساء: آية 25. (n.d.).
- سيد سابق. (2014م). فقه السنة، (ط1). ed. القاهرة: دار الفتح للإعلام العربي.
- مسلم، م. ب. (2003م). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل إلى رسول الله صلى الله عليه واله وصحبه (Vol. ط1). بيروت: دار الفكر.
- مسلم، م. ب. (2003م). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ص كتاب الأيمان، باب نذْب مَنْ خَلَفَ يَمِينًا فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَيُكْفَرُ عَنْ يَمِينِهِ: رقم الحديث 1650 (ط1 ed.، Vol. ط1). بيروت: دار الفكر.
- مغنية، م. (1983م). التفسير المبين (ط1). ed. قم المقدسة: دار الكتب الإسلامية.
- مغنية، م. (2003م). التفسير المبين (ط1). ed. دار الكتاب الاسلامي.